



بيان عن المجلس العلمي الاستثنائي المنعقد يوم الأربعاء 15 مارس 2017

اجتمع المجلس العلمي بكلية الحقوق بصفاقس بصفة طارئة اليوم 15 مارس 2017 على خلفية صدور الأمر المتعلق بتنظيم المعهد الأعلى للقضاء وأصدر البيان التالي:

- يعبر المجلس عن استغرابه لصدور الأمر عدد 345 لسنة 2017 والمؤرخ في 9 مارس 2017 والمنقح للأمر عدد 1290 لسنة 1999 المؤرخ في 7 جوان 1999 المتعلق بتنظيم المعهد الأعلى للقضاء وضبط نظام الدراسات والامتحانات والنظام الداخلي دون تشاور مع هيكل الكلية ودون حوار مع كلّ الأطراف المعنية به خاصة وأنه يهّم مصير أجيال من الطلبة وله علاقة مباشرة بالتكوين والشهادت التي يتمّ إسنادها وبالمعايير التي تعتمد موضوعيًا في ذلك.

- يأسف أعضاء المجلس بشدة عن الموعد الذي تمّ فيه إصدار هذا التنقيح والذي تزامن مع امتحانات المراقبة المستمرة وهو الأمر الذي عكّر الأجواء داخل الكلية بعد أن كانت الدروس تسير بشكل طبيعي.

- يعتبر المجلس أنّ الحلّ المعتمد غير ملائم لتحقيق الغاية المقصودة وهي ضمان جودة التكوين لدى المترشحين للمناظرة.

- يؤكّد على أنّ ما تضمّنه التنقيح لا يأخذ بعين الاعتبار واقع الكلية وقد يؤدي إلى المساس بمعايير اختيار المجازين الراغبين في الحصول على الماجستير.

- يدعو سلطة الإشراف إلى الإسراع في التفاوض مع كافة المعنيين بالموضوع لإيجاد الحلول الكفيلة الضامنة لاسترجاع الدروس لسيرها الطبيعي.

- يتبنّى أعضاء المجلس البيان الصادر عن مجلس عمداء كليات الحقوق ومديري المعاهد العليا للدراسات القانونية الصادر في 14 مارس 2017.

عن المجلس العلمي

العميد

نعمان الرقيق

